

ما هو الربا ؟

لما كان الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب هو الربا فكان لزاماً علينا أن نقدم بين يديه تعريفاً للربا كما يراه فقهاء المسلمين وعلّة تحريمه . . .

لقد أراد الإسلام للبشرية أن تكون مجتمعاً يسوده التعاون والتكامل والتراحم والمحبة . . .

أراد للإنسان خليفة الله في الأرض أن يسير في حياته وفق شريعة الله التي تضمن له السلام والسعادة في الدنيا والآخرة .

فكان جوهر المعاملات في الإسلام هو إعطاء كل ذي حق حقه ورحمة الضعيف واقتضاء حق المجتمع من الغنى . . .

فمن هنا تتخذ المعايير عند الاجتهاد بالرأى في غياب النص . . .

فاذا أخل الإنسان بهذا الشرط فهو ظالم وهو معتد على حدود الله خارج على شروط الاستخلاف الذي منحه الله إياه والذي من أهم شروطه التزام الإنسان في تنمية ماله وسائل لا ينشأ عنها الضرر للآخرين ولا يكون من جرائها تعطيل أو تعويق لجريان الأرزاق بين العباد ودوران المال في الأيدي على أوسع نطاق لا اكتنازه وحبسه عن تحقيق مصالح الجماعة المسلمة لأن الإنسان مستخلف في المال لتحقيق الانتفاع به والا تعطلت الوظيفة الاجتماعية للمال ((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون)) (١) .

لأن دوران المال في مشاريع الزراعة الصناعة والتجارة يخلق فرص العمل لأفراد الأمة ويزيد في دخلها القومي ويرفع من مستواها المعيشي والحضاري .

وعلى ذلك فالذى يكثر المال ويضن به على العمل ويتربص الدوائر بأخوانه فى الانسانية ويغتتم فرصة الحاجة ليقرضهم بالربا بدلا من أن يكون شريكا فى شركة مضاربة - اذا كان لا يحسن تثمير ماله - فيشترك فى الربح ويتحمل الخسارة اذا وقعت .. هذا الشخص عدو للمجتمع معتد على حدود الله وحقوق الناس .

ان الربا نقيض الصدقة واذا كانت الصدقة هبة بلا مقابل فالربا استرداد للدين ومعه زيادة حرام مغتصبة من جهد المدين ودمه .
واذا كانت فريضة الزكاة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع الاسلامى تنتشر الرحمة بين أفرادها وتبث المحبة وتطهر القلب وتركى المال فان الربا شح وأناية وفردية ودنس وهدم لروابط المجتمع واثارة للفرقة والأحقاد ... لذلك لم يبلغ الاسلام فى تنظيحه أمر أراد ابطاله ما بلغ فى جريمة الربا التى لم يتوعد الله أحدا بحرب الا مرتكبها ..

ويقول ابن عباس : « فمن كان مقيما على الربا لا ينزع عنه كان حقا على الامام أن يستنبيه فان نزع والا ضرب عنقه » .

هذا حكم الاسلام منذ أربعة عشر قرنا فى آكل الربا قبل أن تستفحل شروره وتبدو مساوئه فى هذه الصورة الرهيبة التى يجار منها الغرب قبل الشرق ويعانى العالم كله اليوم من ويلاتها وآثامها وكفى بنا دليلا ما تعانىه دول العالم الثالث أو الدول النامية من هذه النقمة حتى ليعجز معظمها عن سداد الربا أو ما يسمونه خدمة الديون المتنامية .

انها صورة كريهة عكس ما أراده الاسلام للبشرية .. الاسلام الذى جاء ليقوم المجتمع على أسس من التراحم والاخاء والخلق الكريم والرفق بالضعفاء حتى ليأمر الله تعالى الدائن - اذا أعسر مدينه - أن يمهل حتى تتيسر حاله أو أن يتنازل عن الدين أو جزء منه « وان كان نو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم ، ان كنتم تعلمون » (٢)

والآية شرط وفى صدرها صيغة للأمر - شرط وجواب - وأمر الله فريضة يحببها الى القلوب قول رسول الله ﷺ : « من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه » وقوله : « من أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله » ..

ويرشدنا الرسول ﷺ الى طريق المحبة بقوله : « رحم الله رجلا سمحا اذا باع واذا اشترى واذا اقتضى » ... لأن السماحة - لا سيما فى الاقتضاء - تحفظ للمدين كرامته وتغرس المودة فى نفسه لدائنه وتحثه على بذل الجهد للسداد .

أما هذا الذى يقرضه جنيتها ليسترده اثنين فهو عدوه ولن تطيب نفسه أبدا عن دفع هذا الربا ولن يحمل لصاحبه ودا .. صاحبه الذى يهدم أهم أسس التعاون والتراحم فى المجتمع . وهل يعقل ألا يحرم الاسلام الربا كما حرّمته سائر الشرائع السماوية ؟

وقد عرف بعض فقهاءنا الربا بثولهم أنه : « كل زيادة مشروطة فى مقابل الأجل » .. ويقول آخرون : « كل قرض جر نفعا فهو ربا » أى أن أى زيادة على رأسمال القرض - انتاجى أو استهلاكى - فهى ربا .

ان علينا أن نراجع أوضاعنا الاقتصادية فى نور الاسلام بعد أن صح فىنا اليوم قول رسول الله ﷺ : « لياتين على الناس زمان لا يبقى منهم أحد الا أكل الربا ، فمن لم يأكله أصابه من غباره » . والمبادئ الاشتراكية تقول : « ان فائدة رأس المال اغتصاب لعرق الفقير » .. فماذا يقول الاسلام ؟

يقول الحق تبارك وتعالى : « وما آتيتم من ربا ليربوا فى أموال الناس فلا يربوا عند الله ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (٣) .

« وتفسير هذه الآية بلغة الاقتصاد الحديث والاجتماع .. أن الزيادة التى تاتى لأموال الناس عن طريق الربا هى زيادة فى المظاهر ولكنها ليست زيادة فى نظر الله ولا فى الواقع ، لأنها لا تزيد شيئا فى الثروة العامة للمجتمع على حين أن النقص الذى يلحق الأموال بسبب الزكاة هو نقص فى المظاهر لكنه زيادة فى نظر الله والواقع لأن صرف هذه الزكاة فى مصارفها يزيد من ثروة المجتمع ومن قدراته وامكانياته وقدرة أفراده على الاستهلاك وبالتالي اقتصاده على النمو وبذلك يحقق للمجتمع فوائد أكبر من الفوائد التى كان يمكن أن تتحقق لو بقيت الزكاة فى مال صاحبها . ويؤدى وظائف اجتماعية أهم كثيرا من الفوائد الفردية التى قد تترتب على عدم ايتاء الزكاة » (٤) .

وقد اختلف علماء التفسير فى معانى هذه الآية كثيرا لأن التحريم لم يرد بها صريحا وقاطعا ولأنها نزلت بمكة مما يمكن معه اعتبار أنها كانت تهيئة للنفوس لما يراد تقديره بعد ذلك من النهى البات القاطع عن الربا فى قوله تعالى من سورة البقرة : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يمحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم . ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » (٥) .

ويقول الرسول ﷺ : « لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، هم سواء » .

(٤) مشكلات المجتمع المصرى والعالم العربى ، لعلى عبد الواحد

وانسى ، ص ٥٤ .

(٥) البقرة : ٢٧٥ - ٢٧٩ .

ومن القواعد الشرعية المعروفة أنه « لا اجتهاد مع نص » .. وهل بعد قوله تعالى : « حرم الربا » وقوله : « فلکم رؤوس أموالکم » نص أكثر صراحة في تحريم الربا مهما صغرت نسبته ؟ وهل هناك مجال بعد ذلك لتأويل المتأولين الساعين لهدم الدين ؟ .. بعد أن أوضح القرآن ماهية الربا وصرح تصريحاً قاطعاً بأنه كل زيادة مهما قلت فوق رأس المال ؟

لكن مع الأسف الشديد كثيراً ما يتردد قول القائلين وتتكرر الفتوى بأن المنصوص على تحريمه في القرآن وبالتالي في الإسلام هو ربا الأضعاف المضاعفة اعتماداً على نص آية سورة آل عمران : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ، واتقوا الله لعلکم تفلحون . واتقوا النار التي أعدت للكافرين » (٦) .

وهذا القول مردود من أساسه من ناحيتين :

أولهما : النص القرآني الوارد في سورة البقرة الذي حرم الربا بلا تحديد : « ونروا ما بقي من الربا » أيأ كان وليس هناك أقطع في التحريم من قوله تعالى : « فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » (٧) .

ثانيتهما : الواقع العملي الذي وصفته الآية القرآنية « بالأضعاف المضاعفة » لأنه واقع نظام الربا في أي عصر وفي أي مكان ومهما ضؤل سعر الفائدة .

لأن النظام الربوي معناه إقامة الاقتصاد كله على قاعدة « سعر الفائدة » وهذا يعني أن العمليات الربوية لن تكون مفردة أو بسيطة بل عمليات متكررة ومركبة .

وأقرب الأمثلة الحاضرة الى أذهاننا هي الديون العقارية في مصر التي جعلت ٩٠٪ من أرض البلاد مرهونة للمصارف سنة ١٩٣٠ .. ولنسأل المصرف أو الفلاح كيف يتضاعف الدين مع مرور الزمن واعسار

الفلاح مرة لانخفاض الأسعار وتلف المحصول أخرى وتأخره فى السداد حتى لتزويد الفائدة فى كثير من الأحيان - لا سيما فى الديون العقارية - على أصل الدين •

نخلص من هذا الى أن وصف الأضعاف ليس قاصرا على ما كان قائما فى جزيرة العرب وقت نزول القرآن انما هو وصف يستتبع وجود نظام الفائدة فى كل زمان ومكان وهو نظام يتنافى مع روح الاسلام الذى بنى على الاعتراف بالآصرة الانسانية التى تربط المجتمع وعلى العنصر الأخلاقى الذى يدعو الى الرفق والرحمة بالعباد • والحرص على بقاء التعاون والمحبة حتى أنه عند تحريم الربا البات يقول تعالى : **« وأحل الله البيع وحرم الربا »** فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله » (٨) •

ومعنى ذلك ألا تقوم الطائفة التى ظلمت من قبل بظلم الطائفة الخالصة لأن هذه الطائفة قد حكم عليها الاسلام بالتنازل عما لها من ربا قائم فلا تسلط عليها طائفة أخرى لتحاربها كما تفعل الآراء المادية • • وهكذا يتلاقى أفراد المجتمع جميعا على اخاء الاسلام •

● ربا الفضل :

الربا لغة هو الزيادة ولذلك قسم الاسلام الربا الى نوعين : ربا النفسية و ربا الفضل وكان حديثنا فيما سبق عن ربا النفسية ، أى الزيادة فى مقابل الانتظار •

لكن من رحمة الاسلام بالعباد أن نص على تحريم ربا الفضل حتى ينقذ المستضعفين من مكر الأثوياء واحتيال المحتالين والجشعين الذين لا يراعون فى الله الا ولا ذمة ، فقال رسول الله ﷺ فيما رواه البخارى وأحمد : **« الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء »** •

والظاهر أن حكمة الشارع في ذلك هي قصد تحريم هذا النوع من الربا إذ أنه استغلال لجهل الناس بالموازين أو المكييل أو تفاضل الأصناف . فان التمييز بين أنواع الذهب يحتاج لخبرة خاصة حدقها يهود المدينة لكنها لا تستدعى الفروق الكبيرة في الأسعار كما أن باقى الأصناف المذكورة في الحديث من الطعام الذى لا تتفاوت كثيرا قيمته الغذائية فى الجنس الواحد لا سيما اذا علمنا أن معظم هذه الأصناف كان سلعا نقدية .

وقد روى أبو سعيد الخدرى أن بلالا جاء الى رسول الله ﷺ بتمر برنى فقال له الرسول عليه الصلاة والسلام : من أين هذا ؟ فقال بلال : كان عندنا تمر ردىء فبعت منه صاعين بصاع ليطعم النبى ﷺ فقال النبى عند ذلك : « أوه .. عين الربا ، لا تفعل ولكن اذا أردت أن تشتري فبيع ببيع آخر ثم اشتر به » .

ومثل هذا البيع الآخر يوقفه على حقيقة سعر سلعته ولا يعرضه لاستغلال شخص آخر يملك نفس السلعة ويدرك حاجته لها . وبذلك أيضا تقوم آلية السوق بدور الحكم المحايد لتقدير النسبة التى يجب على أساسها تبادل الجيد بالردىء من التمر بعد أن قامت هذه الآلية بشطر العملية الى عمليتين مستقلتين واحالتها الى بيع منفرد وشراء منفرد .

وقد أجمع المسلمون على منع بيع الصنف الربوى بعبئه ببعض نساء كما اتفقوا على منع النساء فى بيع الذهب بالفضة وفى بيع أحد الأصناف الأربعة الباقية بآخر منها كما اتفقوا على جواز بيع أحد الأصناف الأربعة بالذهب أو الفضة نساء^(٩) .

لماذا حرم الله الربا ؟

يقول تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (١) . لأن البيع عمل وحركة وأبواب رزق للناس ونفع لجمهور الأمة أما الربا فهو تلبد وكسل وكسب بغير عمل ومال بلا جهد .

ويقول اللورد كينز — وهو من ألمع الاقتصاديين الرأسماليين المعاصرين — فى كتابه النظرية العامة : « ان ارتفاع سعر الفائدة يعوق الانتاج لأنه يعزى صاحب المال بالادخار للحصول على عائد مضمون دون تعريض أمواله للمخاطرة فى حالة الاستثمار فى المشروعات الصناعية أو التجارية . »

كما أنه من ناحية أخرى لا يساعد رجل الأعمال على التوسع فى أعماله لأنه يرى أن العائد من التوسع — مع ما فيه من مخاطر — يعادل الفائدة التى سيدفعها للمقرض سواء أكان الاقتراض عن طريق المصرف أو بموجب سندات .

وعلى ذلك فكل نقص فى سعر الفائدة سيؤدى الى زيادة فى الانتاج وبالتالي فى العمالة ويجاد الفرص لتشغيل المزيد من الناس . »

ويقول الاقتصادى الألمانى سيلفيو جيزل (Silvio Gesell) ان نمو رأس المال يعوقه معدل فائدة النقود ولو أن هذه الفرملة أزيلت لتضاعف نمو رأس المال فى العصر الحديث لدرجة تبرر خفض سعر الفائدة الى صفر فى فترة وجيزة . . وينصح فى نفس الوقت بفرض رسوم على المال المعطل أسوة بأجور تخزين البضائع العقيمة (٢) .

لكن أساطين الرأسمالية يأبون الاستماع الى دعاة الاصلاح فى نظامهم ولا يرون لنظامهم قياما الا على أساسين :

(١) البقرة : ٢٧٥ .

(٢) النظرية العامة . لكينز ، ص ٣٥٧ .

أولهما : تكديس فائض القيمة كاحتياطي لضمان رأس المال الثابت •
وثانيهما : استخدام هذا الاحتياطي فى قروض قصيرة الأجل
بفائدة ربوية •

وأول هذين الأساسين يجبر الى ثانيهما وكلاهما يحد من فرص
العمل وبالتالي يزيد الحاجة والبطالة وما يؤدى الى زيادة الحاجة
والفقر والبطالة يجرمه الاسلام ويمنعه ويوجب على المسلمين عامة
أن يجتنبوه •

ولو أن نظام الربا ترك وشأنه حتى يتمكن من السيطرة على العالم
لأنتهى بالبشرية الى أسوأ مصير من الاستعباد واستغلال الانسان
لأخيه الانسان وبالتالي الى تحطيم كل القيم الانسانية واسقاط
البشرية « فى مستتق آسن من اللذات والشهوات التى يدفع فيها
الكثيرون آخر فلس يملكونه حيث تسقط الفلوس فى المصائد والشباك
المنصوبة وذلك مع التحكم فى جريان الاقتصاد العالمى وفق مصالح
المرابين المحدودة مهما أدى ذلك الى الأزمات الدولية الدورية المعروفة
فى عالم الاقتصاد والى انحرافات الانتاج الصناعى والاقتصادى
كله عما فيه مصلحة المجموعة البشرية الى مصلحة المولدين المرابين الذين
تتجمع فى أيديهم خيوط الثروة العالمية » (٢) •

يؤيد هذا ما قرره أحد كبار المولدين اليهود عام ١٩٧٠ من أن
اليهود - ويمثلون الأغلبية الساحقة لأصحاب بيوت المال فى العالم -
قد أحرزوا ٧٠٪ من أموال العالم وأنهم وراء الباقى •

وهو نفس ما انتهى اليه الدكتور شاخت المدير السابق لبنك الرايخ
الألمانى فى محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ حيث قال : « أنه بعملية
رياضية غير متناهية ينضح أن جميع المال فى الأرض صائر الى عدد
قليل جدا من المرابين ذلك أن الدائن المرابى يربح دائما فى كل عملية
بينما المدين معرض للربح والخسارة ومن ثم فان المال كله فى

(٢) فى ظلال القرآن ، لسيد قطب ، ج ٣ ، ص ٧٤ ، ط . ثانية .

(٢) - لماذا حرم الله الربا (

النهاية لابد - بالحساب الرياضى - أن يصير الى الذى يربح دائما •
وأن هذه النظرية فى طريقها الى التحقق الكامل • فان معظم مال
الأرض الآن يملكه - ملكا حقيقيا - بضعة ألوف • أما جميع الملاك
وأصحاب المصانع الذين يستدينون من المصارف والعمال وغيرهم فليسوا
سوى أجراء يعملون لحساب أصحاب المال ويجنى ثمرة كدهم
أولئك «الألوف» (٤) •

وهذا التجميع الاحتكارى للمال - على النطاق العالمى - نلمسه
فى دول كأمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وهى دول تسيطر
على اقتصادياتها - بل وسياستها - الصهيونية العالمية •

ثم « ان قيام النظام الاقتصادى على الأساس الربوى يجعل
العلاقة بين أصحاب الأموال وبين العاملين فى التجارة والصناعة علاقة
مقامرة ومشاكسة مستمرة • فان المرابى يجتهد فى الحصول على أكبر
فائدة ومن ثم يمسك المال حتى يزيد اضطراب التجارة والصناعة
اليه فيرتفع سعر الفائدة ويظل يرفعه حتى يجد العاملون فى التجارة
والصناعة أن لا فائدة لهم من استخدام المال لأنه لا يدر عليهم
ما يوفون به الفائدة ويفضل لهم منه شىء •••• عندئذ ينكمش حجم
المال المستخدم فى هذه المجالات التى تستغل فيها الملايين وتضيق
المصانع دائرة إنتاجها ، ويتعطل العمال فنقل القدرة الشرائية •• وعندما
يصل الأمر الى هذا الحد ويجد المرابون أن الطلب على المال قد نقص
أو توقف يعودون الى خفض سعر الفائدة اضطرابا فيقبل عليه العاملون
فى الصناعة والتجارة من جديد وتعود دورة الحياة الى الرخاء ••
وهكذا دواليك تقع الأزمات الاقتصادية الدورية ويظل البشر هكذا
يدورون فيها كالسائمة !

ثم ان جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للمرابين لأن
أصحاب الصناعات والتجارة لا يدفعون فائدة الأموال التى يقترضونها
بالربا الا من جيوب المستهلكين ، فهم يزيدونها فى أثمان السلع

الاستهلاكية - فى حسابات التكلفة - فىنبوزع عبؤها على أهل الأرض
لندخل فى جيوب المرائين فى النهاية • أما الديون التى تقترضها الحكومات
من بيوت المال لتقوم بالاصلاحات والمشروعات العمرانية فان رعاياها
هم الذين يؤدون فائدتها للبيوت الربوية كذلك اذ أن هذه الحكومات
تضطر الى زيادة الضرائب المختلفة لتسدد منها هذه الديون وفوائدها
وبذلك يشترك كل فرد فى دفع هذه الجزية للمرائين فى نهاية المطاف
•• وقاما ينتهى الأمر عند هذا الحد ولا يكون الاستعمار هو نهاية
الديون ثم تكون الحروب بسبب الاستعمار « (٥) •

ان نظام الربا نظام غير أخلاقى لأنه يبيث الحقد بين طبقات الأمة
حتى تقف كل طبقة موقف العداء من الأخرى فتترى التاجر أو الصانع
يستعين بكل ما يستطيعه من طرق مشروعة وغير مشروعة ليكسب أكثر
سعر الفائدة ولا عبرة للقول بأنه فى ظل النظم التى تجعل المصارف ملك
الدولة لا يحدث هذا الصراع لأنه فى ظل هذه النظم تحدد نسب
الربح حتى تصبح أحيانا فائدة الاقتراض من المصارف الحكومية أعلى
من نسبة الربح المقررة •

ولا يظن أحد أن الحقد والصراع الذى يخلقه هذا النظام الربوى
قاصر على الأفراد بل انه يظهر أمام أعيننا فى المجتمع الدولى الذى
يتم تعامله على أساس منه •

فعندما لجأت انجلترا بعد الحرب العالمية الثانية الى حليفها أمريكا
تطلب منها قرضا لتستعين به على حل مشاكل ما بعد الحرب آبت أمريكا
أن تقرضها بغير ربا واضطرت انجلترا الى قبول شرط الفائدة تحت
ضغط الحاجة مما ترك أثرا عميقا فى نفوس الشعب الانجليزى انعكس
فى الكتابات والخطب التى قيلت فى ذلك الوقت فمما قاله اللورد كينز
وهو يلقى خطبته فى مجلس اللوردات بعد رجوعه من أمريكا عقب
الاتفاقية باعتباره ممثلا للشعب الانجليزى فيها : « لا أستطيع أن
انسى أبد الدهر ذلك الحزن الشديد والألم المرير الذى لحق بنا من

(٥) فى ظلال القرآن ، لسيد قطب ، ج ٣ ص ٧٥ : ٧٦ .

معاملة أمريكا لنا فى هذه الاتفاقية ، فانها أبت أن تقرضنا نسيئنا
الابالربا » •

وقال الدكتور دالتون وزير المالية ساعئذ وهو يعرض الاتفاقية
على البرلمان للتصديق عليها « أن هذا العبء التثميل الذى نخرج به
من الحرب وهو على ظهورنا جائزة عجيبة جدا نلناها على ما عانيذا فى
هذه الحرب من الشدائد والمشاق والتضحيات لأجل الغاية المشتركة
وندع للمؤرخين فى المستقبل أن يروا رأيهم فى هذه الجائزة الفذة
فى نوعها ، القمصنا من أمريكا قرضا حسنا ولكنها قالت لنا جوابا على
هذا : ما هذه بسياسة عملية » (٦) •

وعلاوة على ذلك فان قواعد الاقتصاد تقرر « أن التخفيف، عن
الضعفاء من الدينين وغيرهم فيه تمكين لهم من استئناف الكفاح فى
سبيل العيش وكل مساعدة لهم تعود بالخير على المجتمع لأن الابقاء
عليهم يؤدى الى اتساع السوق ووفرة الطلب على السلع وزيادة نشاط
الأموال ومن ثم يكون التنازل عن الدين خيرا - آخر الأمر - للدائن
الذى تركه وهو يفيد بذلك بأكثر من المدين الذى أعفى من دينه ،
على المدى الطويل ويصدق هذا القول على معاملات الأفراد كما يصدق
على معاملات الدول » (٧) وهذا ما حدا بأمرىكا الى التنازل عن كثير
من ديون الحرب والى انشاء قوانين المعونات الخارجية بدون مقابل
وما يدفع كثيرا من الدول المتقدمة الى تقديم المعونات للدول النامية •
وما كان أحرانا - فى العالم الاسلامى - بالعودة الى أصول
الاسلام الذى حرم الربا وقرض الزكاة حتى تخرج أموال المسلمين الى
مجالات الحياة من زراعة وتجارة وصناعة وجعل من حق صاحب المال
إذا لم يكن يجيد هذه الصناعات أن يشارك بماله وتكون له حصة فى
الربح أو نصيب من الخسارة وبهذا نخفف من أعباء المجتمع لأن المشاركة
الفعلية معناها استبعاد معدل الفائدة من حسابات التكلفة وهى تبلغ
اليوم ما لا يقل عن عشرين بالمائة •

(٦) الربا بين الاقتصاد والدين . لعز العرب فؤاد . ص ٥٥ . ٥٦ •

(٧) الربا فى بناء الاقتصاد القومى ، لعيسى عبده ، ص ٥٢ •

فالفناء الربا رحمة تنزل على أفراد المجتمع كلهم ووسيلة الى التعاون البناء بين أصحاب المال وأصحاب المهن من العاملين •

لكن هذا الذى ينادى به الاسلام لا يرضى أعداء الاسلام ولا يرضى بعض أصحاب الهوى والغرض لذلك مازالت الحرب دائرة رغم هذه الحقائق الدامغة •

ويقول علماءنا الأفاضل أن الأجماع أحد الأسانيد الشرعية • وقد انعقد فى مصر المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية فى المحرم سنة ١٣٨٥ هـ (مايو سنة ١٩٦٥) وحضره علماء من ثمان وعشرين دولة من مشارق الأرض ومغاربها مع ستة وعشرين عالما مصريا من أعضاء مجمع البحوث الاسلامية وكان من أهم الموضوعات التى طرحت على المؤتمر « أعمال المصارف » ونوقشت أبحاث متعددة فى هذا الموضوع تقدم بها علماء أفاضل وتبلورت المناقشة الى قرارات وافق عليها المؤتمر بالاجماع هى :

١ - الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم : لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية وما يسمى بالقروض الانتاجية لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين •

٢ - كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح فى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » (*) •

٣ - الاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه الضرورة • وكل امرئ متروك لدينه فى تقدير ضرورته •

٤ - أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التى يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك فى الداخل •• كل هذه من المعاملات المصرفية الجائزة ما يؤخذ فى نظير هذه الأعمال ليس من الربا •

٥ - الحسابات ذات الأجل وفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع
الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهى محرمة •

٦ - أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكيميالات الخارجية فذة أجل
النظر فيها الى أن يتم بحثها •

٧ - ولما كان للنظام المصرفى أثر واضح فى النشاط الاقتصادى
المعاصر • ولما كان الاسلام حريصا على الاحتفاظ بالنافع من كل
مستحدث مع اتقاء أوزاره وآثامه ، فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد
درس بديل اسلامى للنظام المصرفى الحالى • ويدعو علماء المسلمين
ورجال المال والاقتصاد الى أن يتقدموا اليه بمقترحاتهم فى هذا
الصدد (٨) •

أفلا يكفى هذا الاجماع من علماء الأمة المعاصرين الى جانب
النصوص القاطعة من الكتاب والسنة لنقتنع بحرمة الربا بكل أنواعه ؟! • • •
وها قد وجد البديل الذى دعا اليه المؤتمر فى البنوك الاسلامية
• • • لكن الحرب ما زالت مشتعلة •

* * *